منهج الاعتدال وإدارة الأزمات السياسية في العراق

م.د. فلاح مبارك الفهداوي

مركز الدراسات الإستراتيجية /جامعة الانبار

ا.م. د. ثائر شاكر الهيتي

مركز الدراسات الإستراتيجية/جامعة الانبار

Dr.falah_policy@yahoo.com

07902298786

الملخص

الاعتدال والوسطية في الدين والسياسة يمكن لها أن تكون منهاج عمل متكامل في تجاوز الأزمات الداخلية لا بل وحتى الإقليمية والدولية، لما لهذه المفردتين من معاني كبيرة وما يترتب عليها من أنعكاسات إيجابية في مسار العمل السياسي.

وكلنا يعلم ان العراق ما بعد ٢٠٠٣ يزخر بالكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفها التدخل الإقليمي والدولي في شؤون البلاد والتي أدت الى بروز ظاهرة التطرف والعنف الطائفي وانتشار الإرهاب في كافة مدن العراق، وما سبق يستدعي منا كباحثين وأكاديميين بالتصدي لهذه الظاهرة الخطرة على السلم المجتمعي.

ومستخلص بحثنا لا يخرج من هذا السياق فهو يتناول دور الاعتدال الديني والسياسي في إدارة الأزمات بكافة إشكالها ونخص بالذكر منها أزمة الإرهاب وهذا يشكل منطلقاً لإشكالية البحث الذي يسعى للإجابة على سؤال مركزي وهو كيف يمكننا صياغة إستراتيجية شاملة يكون الاعتدال منهجها وضمان الامن الوطني غايتها والحوار والانفتاح سبيلها؟.

أن أهمية هذه الدراسة تأتي من مضامينها التي تهتم بالوسائل والخطوات العملية في إطار منهج واقعي وعقلاني بعيداً عن العاطفية في توصيف الواقع السلبي الذي خلفه التطرف الديني والسياسي وهو نقيض الاعتدال والحوار الذي يمثل جوهر الديمقراطية وأهم معالم نجاح الدول في التعايش السلمي بين مكوناتها.

المقدمة

أن أهم ما خص به الله عز وجل العرب هو القرآن الكريم قد جاء بلسان عربي والذي يعد منهج متكامل للدنيا والأخرة، وفيه يجد المسلم مقومات العمل والعبادة ومنهجه الخطابي هو الاعتدال والوسطية ونبذ التطرف والمغالاة والكراهية وهذا يوجب علينا حكماً وشرعاً الأخذ بما جاء في هذا الدستور الرباني الذي خصنا به الله.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن أشد الأمم والشعوب خلافاً وتطرفاً ومغالاة هي الشعوب الإسلامية، وهذا دليل على عدم التطبيق الصحيح للشرع الإسلامي، وهو ما نجد بصماته واضحة في كل زمان ومكان من حروب أهلية وإقليمية وانتشار للإرهاب الفكري والمادي والاحتقان الطائفي والأزمات السياسية.

ولو طبقناً ما سبق ذكره على واقع بلدنا الحالي نرى حجم الكارثة الإنسانية التي نعيشها نحن شعب العراق نتيجة انتشار لغة الكراهية وبروز دعاة التطرف والفتنة التي ولدت أنماط جديدة من مظاهر الإرهاب التدميري الذي يتطفل على الخطاب الديني والسياسي المنحرف عن المنهج الصحيح، وهو ما أدى بالعراق أن يدخل في (نفق بلا نهاية) من الأزمات المتعددة الأشكال (سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ).

وتجسيداً واستحضاراً للمنهج الطبي الصحيح نجد أن اهم سبل العلاج الناجح هو الكشف عن السبب الذي أدى للعله والازمة الصحية قبل وصف العلاج الذي قد يكون متأخراً ويستدعي التدخل الجراحي، وهذا ما اعتمدناه في توصيفنا للظاهرة محل البحث التي تستدعي التحليل للعناصر المكونة لها وسياق تطورها التاريخي ومن ثم تقديم العلاج الذي نراه يتناسب مع الحالة الراهنة، وهذه هي مشكلة بحثنا التي ستقوم على دراسة الإشكالية ما بين سمو لغة التطرف أو العكس (لغة أو خطاب الاعتدال) وما بين بروز الأزمات مع التركيز لدراسة الأزمات السياسية.

لذلك ستكون فرضية بحثنا التي نسعى لأثباتها هي: أن سمو منهج الاعتدال (خطاباً وسلوكاً) في الوسط الاجتماعي العراقي سيؤدي حتماً الى سبل صحيحة في إدارة الأزمات السياسية وتجاوزها اذا ما توفرت القيادة السياسية الفاعلة واعتماد تخطيط إستراتيجي طويل الأمد.

المحور الأول: الاعتدال والأزمات السياسية: تحديد المفاهيم

كثيراً ما تتشابك وتختلط المفاهيم والكثير منها يحمل التأويل والتفسير المختلف عن جوهرها، خاصة تلك المفاهيم التي تعبر عن حقائق مختلفة ومصطلحات متشابهة أو متطابقة. وأذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم غالبا بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية على خلاف ذلك. فهذه العلوم تكتنز بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين، وتعدد التعريفات والتصورات التي تعطى لها باختلاف المواقع الإيديولوجية والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية. فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف، الأمر الذي يخلق الفوضى والاضطراب أحيانا في البحث الاجتماعي كما في سيرد في هذه الدراسة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يستدعينا لتحديد للمفاهيم قبل الولوج في الفرضيات والاسباب والآثار وتوصيف العلاج للمشكلة.

المطلب الأول: مفهوم الاعتدال

كثيراً ما يَستخدم مصطلح (الاعتدال) في توصيف طيف واسع من الوقائع الاجتماعية أو توصيف سلوك اجتماعي معين، لذلك نجد تكرار استخدام هذا المصطلح في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والاعلامية لأنه باختصار تعبير عام عن سلوك إنساني معين.

والاعتدال لغةً:(ع د ل)، (فعل: خماسي لازم، متعد بحرف). اِعْتَدَلْتُ، أَعْتَدِلُ، اِعْتَدِلْ، مصدر اِعْتِدالٌ.

١. اِعْتَدَلَ الوَلَدُ في مَشْيَهِ: مَشى مَشْياً مُتَوَسِّطاً لاَ هُوَ بالسَّريعِ ولا هُوَ بِالبَطيء.

٢. يَعْتَدِلُ الْمُناخُ في آخِرِ النَّهارِ: يَتَوَسَّطُ.

٣. اِعْتَدَلَ السَّيِّدُ على كُرْسِيِّهِ : اِسْتَقَامَ.

٤. يَعْتَدِلُ في مَواقِفِهِ: يَقِفُ مَواقِفَ لَيِّنَةً غَيْرَ مُتَطَرِّفَةٍ[١].

[١] – معجم الوسيط، اصدار مجمع اللغة العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٣٤.

ويعرف الاعتدال بصورة عامة بأنه الاستقامة، والاستواء، والتزكية، والتوسط بين حالين، بين مجاوزة الحدّ الطلوب والقصور عنه، كما يعرف على أنّه الاقتصاد والتوسط في الأمور، وهو أفضل طريقة يتبعها المؤمن من أجل تأدية واجباته نحو ربّه، ونحو نفسه.

ولمفهوم الاعتدال مرادفات تعبر عن ذات المعنى ومنها مصطلح الوسطية: هو العدل والخيار، وهو أحسن الأمور وأفضلها وأنفعها للناس وأجملها، كما تعرّف على أنّها الاعتدال في كلّ أمور الحياة ومنهاجها وتصوراتها ومواقفها، فالوسطية ليست مجرد موقف بين الانحلال والتشديد، بل تعتبر موقفاً أخلاقياً وسلوكياً ومنهجاً فكرياً[٢].

ولا يقتصر استخدام مصطلح الاعتدال في الدراسات الإنسانية فقط ولكن نجده يستخدم عند خبراء الأرصاد الجوية في توقعاتهم للطقس وللإشارة الى درجات الحرارة اعتدالاً او تطرفاً او غيرها من العلوم الطبيعية الأخرى، لذلك اعتمدنا استخدام تعبير منهج الاعتدال في عنوان هذه الدراسة للتعبير عن حقيقة مفهوم الاعتدال الذي لا يمكن حصره تحت واقعه اجتماعية بعينها لأنه يعبر عن سلوك وفكر وخطاب إنساني متعدد الاتجاهات.

ثانياً. مفهوم إدارة الأزمة

قبل تعريف مفهوم إدارة الأزمة لابد من تحديد المقصود بالأزمة، التي تعرف لغة بأنه (شدة وضيق) وهي ايضاً تعبير عن مشكلة، وفي علوم الاحياء تعرف الازمة (دور اضطراب أحيائي)، والأمثلة كثيرة عن انواع الازمات التي يحتويها هذا الاصطلاح مثل الأزمة السياسية والأزمة المالية والأزمة الصحية والبيئية ...الخ.

والأزمة هي تعبير عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام. وهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه[٣].

---

[٢] – جيهان عادل حجاحجه، مفهوم الوسطية والاعتدال: .http://mawdoo3.com

[٣] – راجع: عباس رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٤.

وهي عبارة عن موقف يتصف بصفتين أساسيتين هما:

أ – التهديد: حيث يشعر الأطراف فيها بأنهم لن يستطيعوا الحصول او المحافظة على القيم والموارد أو الأهداف التي تمثل أهمية بالنسبة لهم.

ب– ضغط الوقت :إدراك الأطراف المشاركة فيها لمقدار الوقت المتاح لتقصي الحقائق واتخاذ تصرف قبل بدء حدوث أو تصعيد الخسائر ويتأثر إدراك المدير للوقت المتاح للتعامل مع الأزمة بعوامل مثل :تعقد المشكة ، مستوى الاجتهاد ، والضغط النفسي ، اذا كلما زاد تعقد المشكلة زاد إحساس المدير بالضغط النفسي وزاد شعوره بضغط الوقت وكلما قلّل ذلك من درجة استجابته للأزمة.

ثانياً : خصائص الأزمة:

للأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في "الموقف الأزموي" الذي يواجهه الكيان السياسي وأهم هذه الخصائص هي[٤]:

١ .المفاجأة المباغتة غير المتوقعة، والتي تؤدي عادة إلى حالة من الارتباك والشلل قد يصاحبها قدر من التوتر والفزع مع تلاحق الأحداث وتتابعها.

٢ .الخطر الداهم والمتعاظم الذي يهدد الأرواح والممتلكات واستمرار الخدمات وعمل المرافق العامة، مما يحدث توتراً واضطراباً في المجتمع والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وانتشار الشائعات التي تزيد الضغوط على مراكز اتخاذ القرارات.

٣ .الضغط القوي لعنصر الزمن، وقيمة الوقت محسوباً بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف تزداد ترديا وتعقيداً.

٤ .المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط وتعبئة وحشد الإمكانيات معقدة وصعبة.

---

[٤] – https://hrdiscussion.com/hr32773.html

أما تعريف مفهوم إدارة الأزمة فيرتكز على تخفيض الآثار السلبية المرتبطة بالأزمة وتحديد مصادر المخاطر والتهديدات وإزالة مسبباتها أو تقليل الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الناتجة عنها، وهذا يتطلب استخدام نظم للإنذار المبكر على درجة عالية من الحساسية لالتقاط كافة إشارات الإنذار الحقيقية ووضع خطط مسبقة للاستعداد والوقاية من الأزمات المحتملة.

وتتمثل أهداف إدارة الأزمات فيما يلى:[٥]

١- وضع قائمة بالتهديدات والمخاطر المحتملة ووضع أولويات لها حسب أهميتها .

٢- تجنب المفاجأه المصاحبة لحدوث مخاطر أو أزمات عن طريق المتابعة المستمرة والدقيقة لمصادر التهديد والمخاطر المحتملة.

٣- وضع خطط الطوارئ ونظم الانذار المبكر والإجراءات الوقائية اللازمة لمحاولة منع حدوث الأزمات وتحديد خطة الاتصالات مع الأطراف المعنية وأساليب استعادة النشاط والعودة للأوضاع الطبيعية.

٤- حسن إستغلال الوقت المتاح للمواجهة عن طريق تقليل الوقت اللازم لاتخاذ قرار المنع / المواجهة.

٥- محاولة القضاء على قدر كبير من التخبط والعشوائية وإنفعال اللحظة الذي يصاحب الأزمات.

٦- الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وضمان سرعة توجيهها للتعامل مع الأزمة.

٧- القدرة على التعامل مع الأزمة بأسلوب المبادرة وليس برد الفعل والمحافظة على صورة المنظمة أمام الأطراف المعنية والمجتمع.

٨- حسن معاملة الضحايا وعائلاتهم ورفع الروح المعنوية للمتضررين.

٩- استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات السابقة وتحسين طرق مواجهتها مستقبلا.

---

[٥] – د. ممدوح رفاعي وماجدة جبريل، إدارة الازمات، كلية الإدارة: جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣١.

المحور الثاني/ العلاقة ما بين الأزمة السياسية والتطرف.

أن التطرف هو نقيض الاعتدال والوسطية محل البحث والذي يمكن التعبير عنه (أي التطرف) بأشكال مختلفة قولاً او فعلاً وبأشكال مختلفة فقد يكون تطرف ديني او غلو طائفي او عصبية قبلية او تطرف سياسي–حزبي والذي لا يخلوا أي مجتمع من آثاره السلبية لكن وفقاً لنسب ونوع هذا التطرف الذي اصبح سمة العصر الذي يميز المجتمع العربي–الإسلامي.

هنالك حقيقة لا يرتقي اليها الشك وهي ثبات العلاقة الطردية ما بين التطرف والأزمات السياسية في أي مجتمع، فكلما زادت نسبة وشدة الخطاب الاعلامي والديني والشعبي المتطرف سينعكس ذلك على بروز للسلوكيات التي تمثل صدى لهذه الافكار المتشددة وهذا سيولد حتماً سلسلة من ردود الفعل الأكثر تطرفاً من الاطياف الاخرى التي يمثلها المجتمع حتى يدخل المحيط في حلقة مفرغة من الأفعال وردود الأفعال المتطرفة[٦].

أن دخول أي مجتمع في هكذا بيئة فكرية متطرفة ستؤدي الى توفير الأجواء المناسبة لتوليد الأزمة وزيادة مدخلات وعوامل تفاقمها وصعوبة احتوائها حتى لو كانت مشكلة سياسية محدودة لا يخلوا منها أي مجتمع لكن الشحن الانفعالي المتطرف سيفاقم المدخلات السلبية الضاغطة حتى تدخل المشكلة الروتينية الى مرحلة الأزمة السياسية.

ولو طبقنا هذه الفرضيات والنماذج للعلاقة الطردية ما بين التطرف وتولد الأزمات السياسية على الوضع السياسي والأمني في العراق عندها نجد الأثبات التجريبي وفي ذات الوقت نحدد الأسباب لتدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في بلد يمتلك كل مقومات النهوض والتقدم والفاعلية الدولية والإقليمية بدلاً من هذا الواقع الذي أقل ما يوصف بأنه واقع كارثي بكل ما تحمله المفردة من معنى.

أن طبيعة تركيبة المجتمع (الفسيفسائي) العراقي الذي يتكون من طيف واسع من الطوائف والأديان والقوميات والقبائل والتوجهات والسياسية والحزبية، تستدعي نبذ تبني الخطاب المتطرف بكافة أشكاله وحدوده

---

[٦] – راجع: جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والإعلام،١٩٩٩، ص٢٥.

لأن هذا سيثير الفئات الاجتماعية والدينية الأخرى التي قد تتبنى ذات النهج وبالتالي سيتولد سلوك انفعالي يتسم بالعنف وبروز ظاهرة الإرهاب الذي يعد أهم الأزمات التي يعاني منها المجتمع العراقي منذ سنين طويلة.

المحور الثالث/ توظيف منهج الاعتدال في إستراتيجية إدارة الأزمات السياسية

أن فاعلية ونجاح أي إستراتيجية تختص في مواجهة أزمة سياسية، لابد لها من توافر مجموعة ظروف ملائمة وآليات عمل تتناسب مع الواقع، وقبل كل شيء توافر الإدراك الإستراتيجي للقائمين على صياغة الإستراتيجية.

وبالنسبة لموضوع إدارة الأزمات السياسية في العراق، نحن بحاجة لتوافر الإدراك الإستراتيجي في مواجهة الكم الكبير من الأزمات التي يتعرض لها هذا البلد نتيجة غياب الوعي السياسي وانعدام التخطيط الإستراتيجي السليم وقبل كل شيء سمو لغة التطرف على الخطاب المعتدل هذه كلها عوامل ساهمت في تفاقم الأزمات بشكل متكرر ومستمر.

ان منهج الاعتدال الذي نراه العلاج والحل المناسب للكثير من الأزمات السياسية، ليس شعار او ترف فكري بقدر ما هو عبارة عن إستراتيجية متكامل وشاملة وتقوم على توافر عناصر مادية وفكرية وتتميز بوضوح الرؤية صوب الهدف واستيعاب البيئة بكل أبعادها.

ومن خلال تتبع مسار الوضع السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا، نجده مسار متعثر ومتأزم دائماً، لذلك فأن صياغة وتبني إستراتيجية جديدة أصبحت حاجة وضرورة قصوى تمس الأمن الوطني العراقي لأن هذه الأزمات ذات الطابع السياسي، لها أرتداداتها وصداها في المحيط الاجتماعي، لذلك نجد الصراع الحزبي على السلطة بين الاحزاب ينتقل بشكل مباشر او غير مباشر الى قاعدة الهرم الاجتماعي وما يثبت هذه الحقيقة هو الاحتقان الطائفي والقومي في وقت الانتخابات البرلمانية والمحلية في العراق، فكلما قرب موعد الانتخابات انتقل الصراع الحزبي على السلطة الى الشارع وهذا حتماً يغذي الإرهاب والتطرف بمقومات البقاء والتمدد.

وعليه، فأن منهج الاعتدال الذي ندعوا له في هذه الدراسة يقوم على مجموعة خطوات أو آليات عمل أهمها ما يأتي:

١- سمو الخطاب الديني المعتدل: لا يخفى على أحد ما للمنابر الدينية من تأثير واضح على المجتمع الذي تعمل فيه سلباً أو أيجاباً، ان ما يميز الخطاب الديني هو ارتباطه بمعتقدات الإنسان وقيمة الفكرية التي تنسج سلوكه وبالتالي يمكن للخطيب ورجل الدين أعادة تشكيل وتصحيح او انحراف افكار الإنسان المتدين وهنا تكمن الخطورة، وهذا جوهر المشكلة في العراق. وهذا الهدف يستدعي التدخل الحكومي في منع وصول اصحاب الفكر المتطرف لهذه المنابر من خلال الوقفين الشيعي والسني ومعاقبة وطرد كل صوت ديني طائفي.

٢- تبني إستراتيجية إعلامية وطنية شاملة: تقوم هذه الإستراتيجية على تقنين وضبط عمل القنوات الفضائية ومراقبة عملها ومصادر تمويلها ومنع بث رسائلها الطائفية والعنصرية من خلال التنسيق مع حكومات الدول التي تعمل فيها هذه القنوات أو التشويش عليها اذا كانت تعمل في دولة لها أجندة تخريبية تجاه العراق. وكذلك تتضمن هذه الإستراتيجية بناء قاعدة اعلامية وطنية بعيدة عن التجاذبات السياسية والدينية وتجذب الجمهور الوطني كي لا يبقى أسير القنوات الفضائية العربية الملوثة فكرياً.

٣- تبني مصالحة وطنية حقيقية: كثيراً ما نسمع ونرى مؤتمراً او ندوة أو لقاء او دعوة عنوانها البارز المصالحة الوطنية وصرفت مبالغ طائلة وبذلت جهود كبيرة في هذا المجال لكن بلا نتائج تذكر على الواقع العراقي والسبب في هذا الفشل ليس بجوهر المصالحة الوطنية بقدر ما هو فشل في الإدراك والنوايا والتخطيط وانعدام الرؤية الإستراتيجية واعتماد المنهج التقليدي والروتيني في مشاريع المصالحة التي اغلبها كان بغطاء سياسي ومجرد شعار اعلامي مفرغ من محتواه وهدفه الحقيقي. وعليه، فأن المصالحة الحقيقية يجب ان لا يخرج عن سياق العمل الإستراتيجي طبقاً لمراحل زمنية محددة واساليب حديثة تتضمن الولوج الى صميم المجتمع وعدم الأكتفاء بالمصالحة ما بين زعماء سياسيين ليس لهم جمهور واسع والتركيز على المصالحة المجتمعية بدلاً من المصالحة السياسية التي ما تلبث ان تختفي عن كل توزيع للمناصب او خلال فترة الانتخابات.

٤- المشاركة السياسية الواسعة: يعد النظام السياسي صمام الأمان للمجتمع الذي يضمن مشاركة الجميع في بناء المجتمع وتعظيم مصالحة وأن أي قصور او تهميش لمكون اجتماعي معين هو بمثابة خلل كبير يمس جوهر النظام السياسي، حيث ان انعدام المشاركة السياسية ستفتح الباب لدعاة التطرف للولوج من خلاله الى هذه الفئات الاجتماعية وتأليبها تجاه الدولة وتكون ذريعة يدخل من خلالها الإرهاب والتطرف، لذلك لابد من ضمان مشاركة الجميع في السلطة السياسية من خلال مشاركة جماهيرية واسعة في الانتخابات وعدم التهميش والاقصاء.

الخاتمة والأستنتاجات

ان الاعتدال يتضمن مفاهيم كثيرة وينطوي على قيم فكرية إيجابية وهو عبارة عن منهج يحتوي سياقات عمل وأفكار ومبادئ تؤثر في سلوكيات الفرد والتي بدورها ستشكل سلوكيات المجتمع ككل.

ومن خلال هذه الدراسة بينا العلاقة العكسية ما بين الاعتدال وبروز الأزمات السياسية، فكلما كان منهج الاعتدال يسمو على غيره من مناهج متطرفة فأن مغذيات الأزمة وأسبابها ستكون محدودة جداً في بروز أزمة جديدة وهذا على عكس العلاقة الطردية ما بين التطرف والأزمات السياسية والواقع العراقي المتأزم دليل واضح على هذه العلاقة.

ولقد توصلنا في سياق هذه الدراسة الى مجموعة استنتاجات يمكن أختصارها بالآتي:

١- أن من اهم أسباب اضطراب الوضع السياسي والامني في العراق هو انتشار لغة التطرف الديني والقومي والقبلي.

٢- أن إدارة الأزمة يتطلب وجود إستراتيجية واضحة المعالم وهذا ما يفتقر أليه صانع القرار العراقي والذي يفتقر ايضاً الى فريق يختص بإدارة الازمة ويقدم الخيارات والبدائل لمتخذ القرار السياسي.

٣- أذا ما أردنا ضمان نجاح النظام السياسي الحالي في مواجهة الأزمات الحالية فلابد من تبني خيار الاعتدال وعلى المستويات (دينياً وسياسياً واعلامياً...الخ).

٤- العراق بحاجة الى ما يشبه الثورة الفكرية والاجتماعية تقلع الكثير من الشوائب الفكرية المتطفلة على المجتمع والتي تعد حالة غريبة وطارئة على الشعب العراقي الذي عاش منسجماً منذ آلاف السنين.

٥- أن مستقبل العراق على المحك، فإذا كانت هنالك نوايا صادقة من صناع القرار لتلافي هذا الواقع السلبي الراهن فهذا يتطلب صياغة إستراتيجية وطنية ذات طابع وطني وتنموي يشارك الجميع في عملها وتكون ركيزتها وأساسها الاعتدال في الخطاب والعمل.

<u>التوصيات</u>

وفي الختام يمكن الخروج بمجموعة توصيات لصانع القرار العراقي وهي:

١- تبني خطاب ديني وسياسي معتدل ينبذ العنف والتطرف وهذا يتطلب التدخل الحكومي في مراقبته واعادة تشكيلة من خلال لجان تتشكل من الأوقاف الدينية.

٢- لابد من استثمار الانتصارات الحالية للقوات العراقية على الإرهاب في تعزيز روح المشاركة وحب الوطن وتعزيز مفاهيم الاعتدال والوسطية عن طريق رسائل إعلامية تخاطب العقل والقلب معاً وتذكر الإنسان العراقي بقيمته الحضارية.

٣- توجيه الجامعات العراقية كافة في تشكيل لجان خاصة في الكليات مهمتها تعزيز روح المواطنة عند الشباب العراقي.

٤- مراقبة عمل وسائل التواصل الاجتماعي التي اصبحت ملاذ آمن لأصحاب الفكر المتطرف يبثون من خلاله أفكارهم المسمومة التي تدعوا الى العنف والإرهاب.

المصادر:

1-معجم الوسيط، اصدار مجمع اللغة العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

٢- جيهان عادل حجاحجه، مفهوم الوسطية والاعتدال: http://mawdoo3.com.

٣- عباس رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٤- https://hrdiscussion.com/hr32773.html

٥- د. ممدوح رفاعي وماجدة جبريل، إدارة الازمات، كلية الإدارة: جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣١.

٦- جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والإعلام،١٩٩٩.